التقرير الأخباري الأسبوعي

2012-12-11

تقرير أسبوعي يستعرض أبرز الأحداث الدولية والاقليمية والاقتصادية المتعلقة بالصراع مع العدو الصهيوني، ويركز على الكيان الصهيوني وقضية فلسطين

يصدر عن

وكالة القدس للأنباء / قسم الدراسات

وكالة القدس للأنباء – بيروت – لبنان هاتف: 03084671 فاكس: 009611276714

Email: qudsnews@yahoo.com info@alqudsnews.net

دولياً:

لا تزال أزمة تحديد أسماء فريق الأمن القومي الجديد بالنسبة لأوباما على حالها، بعد تنحي رئيس الإستخبارات الامريكي السابق ديفيد باتريوس وتكشف علاقته الغرامية مع مؤلفة الكتاب الذي يتحدث عن سيرته الذاتية. هذا الأمر عقد الأمور بين البيت الأبيض وجهاز الاستخبارات الامريكية وعمق المواجهة بين البيت الأبيض والديموقراطيين من جهة مع الجمهوريين من جهة أخرى فيما يتعلق بتفجير القنصلية الامريكية في بنغازي في أيلول / سبتمبر الماضي.

في هذا الجو الضبابي، رجح الصحفي الأميركي توماس فريدمان، أن يتم الإتفاق بين الجمهوريين والديمقراطيين على تولي السيناتور جون كيري منصب وزارة الدفاع، في حين أن السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس هي في طليعة المرشحين لتولي منصب وزيرة الخارجية، وإن كان رأيه بأن المرشح المفضل لهذا المنصب هو وزير التربية الحالية، آرن دانكان. ويعلل فريدمان خياره بالقول: "أعتقد بأنه في هذا الوقت المهم يجب أن يكون السؤال ليس عمن يجب أن يكون وزيراً للخارجية فحسب، بل ما هي المهمات التي على وزير خارجية القرن الحادي والعشرين القيام بها".

وفي موضوع منفصل، أدرج محللون زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى تركيا الأسبوع الماضي في إطار "ترميم الثقة ودفع المصالح الاقتصادية الى الأمام". فعلى الرغم من الاختلافات في المواقف السياسية بين البلدين يتصدر الملف الاقتصادي واجهة الاهتمامات لكليهما. لذا، كان لا بد من العمل والتأكيد على تحييد العلاقات الاقتصادية الكبيرة بين البلدين عن موضوعات الاختلاف أو الخلاف السياسي. جاءت زيارة بوتين الى أنقرة اقتصادية في جوهرها، إذ رافق بوتين وفد كبير من رجال الأعمال، وشهدت توقيع اتفاقيات جديدة والتأكيد على الاتفاقات المبرمة سابقاً. أما في الملف السوري، فلم يخف الجانبان خلافهما في سبل الحل، وإن إتفقا في التشخيص. لكن إشارة بوتين الى وجود أفكار جديدة يتوجب على دبلوماسية البلدين بحثها دفع المراقبين الى صياغة فرضيات متعددة.

وبالنسبة للصراع على الفضاء، أثارت خطط كوريا الشمالية إطلاق قمر اصطناعي استياء جيرانها والدول الغربية، التي تخشى من أن بيونغ يانغ تستغل إطلاق القمر كذريعة

لإختبار صاروخ بالستي بعيد المدى. فبعد تأجيل إطلاق القمر الاصطناعي من قبل بيونغ يانغ، ذكرت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية اليوم الثلاثاء 11 ديسمبر / كانون الأول، نقلا عن مصادر لم تحددها، أن الخبراء في كوريا الشمالية بدأوا برفع الصاروخ الفضائي الذي أعدوه سابقا للإطلاق، من المنصة، وهذا بعد يوم من الإعلان عن تأجيل إطلاقه، وتأتي جهود بيونغ يانغ هذه في المجال الفضائي بعد 7 أشهر من محاولة فاشلة لإطلاق قمر صناعي الى المدار أثار استياء الغرب وجيران كوريا الشمالية الذين يعتبرون أن البرنامج الصاروخي الكوري الشمالي يرمي الى تحقيق أهداف عسكرية. ومن جهتها، أعلنت وكالة الفضاء الروسية "روسكوسموس" في 8-12-2012، عن إطلاق صاروخ "بروتون أم" من مركز بايكونور الفضائي ناقلاً قمر اتصالات "يامال 402".

اقتصادياً:

دعت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد، أمس الإثنين، الولايات المتحدة الى زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق لتفادي الهاوية المالية، وإلا فإن ثقة الأوساط الاقتصادية فيها ستتزعزع، معتبرة أن هذه الهاوية تعتبر أكبر تهديد للإقتصاد الأميركي، لا سيما في ظل استمرار تباعد وجهات نظر بين الرئيس الأميركي باراك أوباما والجمهوريين حول كيفية معالجة العجز المتفاقم للميزانية الأميركية.

وأضافت لاغارد، في تصريحات لتلفزيون سي أن أن الأميركي، أنه على الرغم من أن الاقتصاد الأميركي يوفر وظائف جديدة، فإن ديون واشنطن تواصل ارتفاعها بشكل يفوق منطقة اليورو، محذرة من أن اعتماد اجراءات قصيرة المدى وغير ناضجة يؤجل حل المأزق الحالي فقط كما وقع قبل عام مضى.

ويرى خبراء اقتصاديون أنه في حال عدم اتفاق البيت الأبيض والجمهوريين في الكونغرس على كيفية علاج عجز الميزانية بحلول نهاية الشهر الجاري، فإن أميركا ستقع في الهاوية المالية، التي تعني زيادات كبيرة في معدلات الضرائب، وأن تخفيضات في الإنفاق

بقيمة 600 مليار دولار ستدخل حيز التنفيذ بشكل تلقائي بداية العام المقبل، مما يرجع أميركا إلى مرحلة ركود.

في أوروبا، لا تزال المشاكل الإقتصادية تعصف ببلدانها؛ فبعد الحلحلة المتأرجحة لأزمة اليونان، ومع دخول المانيا وايطاليا أعلى مستوى في إرتفاع البطالة في الربع الأخير من هذا العام، أظهرت بيانات مكتب الاحصاءات الوطنية في فرنسا في 5-12-2012 ارتفاع معدل البطالة إلى 10.3 في المئة في الربع الثالث من 2012 مسجلة أعلى مستوى منذ الربع الثالث من عام 1999. وتشير البيانات، التي تستند إلى معايير منظمة العمل الدولية، إلى حجم التحديات التي تعاني منها كثير من بلدان أوروبا والتي باتت أزماتها الإقتصادية العامل الأول في تحديد اليمين واليسار في انتخابات حكومات تلك الدول. وفي ظل الأزمة الاقتصادية القاسية التي تشهدها فرنسا يكاد الفقر يكون بمثابة تهديد يومي مسلط على حوالى نصف الشعب الفرنسي، خصوصاً الموظفين والعمال والمتقاعدين، وفقاً لاستطلاع للرأي نشرت نتائجه صحيفة "لي زيكو" الاقتصادية الفرنسية.

وأشار الاستطلاع الذي أعدّه معهد «سي أس أ» إلى أن 48 في المئة من الفرنسيين تقريباً يشعرون بأنهم فقراء أو على وشك أن يصبحوا كذلك؛ فقد أظهر الاستطلاع أن 11 في المئة من الفرنسيين يعتبرون أنفسهم فقراء في حين أن 37 في المئة يرون أنهم على عتبة التحول الى الفقر.

وتبيَّن أن الشعور بالفقر يزداد حدة مع التقدّم في السن، إذ أن نسبة الشباب الذين يشعرون بتهديد الفقر تبلغ 15 في المئة لمن هم دون 25 سنة، وهذه النسبة ترتفع الى 34 في المئة لدى الذين تراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة، وتصل الى 42 في المئة لدى مَنْ هم فوق سن الخمسين.

أما في موسكو، فقد وقعت الحكومتان الروسية والصينية، في ختام اللقاء بين رئيس الوزراء الروسي مدفيديف ونظيره الصيني وين جيباو في موسكو في 6 ديسمبر/كانون الأول، عددا من الوثائق بينها بروتوكول حول التعاون في بناء مفاعلين لمحطة تيانفان الكهرذرية. ويذكر انه يعمل في المحطة حالياً مفاعلان بنيا بمساهمة الجانب الروسي. وذكر مدفيديف إن روسيا والصين اتفقتا على ضرورة تحديث بنية العلاقات بين البلدين، وأشار الى ضرورة تشجيع التعاون في مجال الاستثمارات في ميادين الطاقة الذرية والفضاء وبناء الطائرات وغيرها. وشدد كذلك على ضرورة تعميق العلاقات الانسانية.

وفي أنقرة، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في مؤتمر صحفي عقد في 3 ديسمبر/كانون الأول في أعقاب محادثاته مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، أن روسيا ستقوم بتمويل مشروع إنشاء محطة "أكويو" الكهرذرية بمبلغ 20 مليار دولار. وقال: "نحن سنمول هذا المشروع تماماً وستعود نسبة 25% من تلك الأموال لتهيئة فرص عمل في تركيا."

وأعلن أردوغان من جانبه أن روسيا وتركيا تنويان أن يصل التبادل السلعي بين البلدين في السنوات القريبة الى 100 مليار دولار. فهل التعاون الأقتصادي والصفقات التجارية التي أبرمت بين الطرفين سيكون لها أثر في تقريب وجهات النظر السياسية حول ما يجري في المنطقة وخصوصا الأزمة السورية؟!

إقليمياً:

مالي: بدأ الاتحاد الأوروبي التخطيط بشكل رسمي في 10-12-2012 للمشاركة في عملية عسكرية في جمهورية مالي. ويعتزم الاتحاد الأوروبي إرسال 200 إلى 250 مدرباً عسكرياً إلى العاصمة باماكو، حسبما ذكر دبلوماسيون أمس في بروكسل. واعتمد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي رؤية خاصة بالتعامل مع الأزمة تمثل أساساً لخطة المشاركة بقوات في مالي .

ومن المقرر أن يعلن الاتحاد عن قراره بشأن إرسال قوات عسكرية الى مالي في وقت لاحق. ويأتي قراره هذا، بعد أن اجتمع في بوركينا فاسو ممثلون لحكومة مالي وجماعتين متمردتين، اتفقوا على التفاوض لإنهاء الأزمة: وفد من الحكومة المالية وموفدون من جماعة انصار الدين، احدى الجماعات الاسلامية التي تستوطن شمال مالي، ومن الحركة الوطنية لتحرير ازواد للمتمردين الطوارق.

ويرى محللون أن التدخل العسكري في مالي أصبح أمراً وشيكاً، وأنه سيكون له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على المغرب. فكل تأثير على مخيمات الصحراويين في تندوف له انعكاس في الصحراء، واختراق الجماعات الجهادية، خاصة (حركة التوحيد والجهاد)، لمخيمات تندوف قد يؤثر على الوضع الأمني في الصحراء الغربية.

مصر: لا يزال الوضع في مصر يشهد تأزماً يعد الأعمق منذ تولي الرئيس المصري محمد مرسي سدة الحكم. فمنذ الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري وموجة الإحتجاجات والغضب لم تتوقف في مصر - على الرغم من أن مرسي ألغى الاعلان الدستوري الأول ودعا إلى إجراء إستفتاء على الدستور في موعده – ووجه الدعوة الى القوى السياسية المعارضة للحوار، إلا أن هذه القوى - وعلى رأسها جبهة الإنقاد - اعتبرت أن مشروع الدستور المطروح على الاستفتاء حاليا سيؤدي الى مزيد من الفتنة والانقسام في مصر، مشيرة الى أنه غير توافقي. ورأت في الاعلان الدستوري الجديد "تحايلاً والتفافاً على مطالب الجماهير"، ودعت الى مظاهرة مليونية في 11-12- 2012، تنديداً بالإستفتاء على الدستور. بالمقابل دعت القوى الاسلامية في مصر الى مليونية أخرى في اليوم نفسه دعماً للاستفتاء على الدستور. هذا، وقد أصدر مرسي مرسومين في 10-11-2012، أحداهما يتعلق بتجميد قانون الضرائب الجديد بعد ساعات من إقراره، والآخر يسمح للضباط من الجيش - العاملين إلى جانب قوات الشرطة في حماية المؤسسات الحيوية للدولة - بالتدخل لحفظ الأمن، وذلك حتى نهاية عملية الاستفتاء وإعلان النتائج. ومن جهته أعلن نادي قضاة مجلس الدولة أنه قرر الإشراف على الاستفتاء العام على الدستور الجديد بشروط لم يذكرها.

ويرى محللون أن ما تمر به مصر تعد أكبر أزمة تواجه الرئيس المصري منذ توليه الرئاسة وحتى الآن، مع أنه إستطاع قذف الكرة في ملعب المعارضة، بدعوتهم للحوار، إلا أن المعارضة تقول أن الرئيس لم يقدم التنازلات اللازمة.

تونس: استجابت أربع ولايات في تونس، يوم الخميس 6 ديسمبر/كانون الأول، لدعوة الاتحاد العام التونسي للشغل - أكبر نقابة عمالية تونسية - للإضراب العام، ونظمت مظاهرات معادية لحزب النهضة الحاكم. وقررت الهيئة الإدارية للإتحاد العام الدخول في إضراب عام يوم 13 ديسمبر / كانون الأول بعد الاعتداء على المركزية النقابية والنقابيين". هذا، واشتبك مئات المقربين من الحكومة، يوم الثلاثاء، مع نقابيين مجتمعين أمام مقر الاتحاد، وأصيب العشرات خلال المواجهات التي استعملت فيها عصي وسكاكين.

وفي شأن منفصل، قتل ضابط من الحرس الوطني التونسي خلال مواجهات مع عناصر مسلحة غرب البلاد على الحدود مع الجزائر يوم الاثنين 10 ديسمبر / كانون الأول. وقد أعلن الرئيس التونسي منصف المرزوقي في وقت سابق في مقابلة مع مجلة "وورلد توداي" البريطانية: "وصلت كميات من الأسلحة التي كانت بحوزة نظام معمر القذافي الى الاسلاميين

ليس في ليبيا وحدها، بل أيضا في الجزائر وتونس." وأشار المرزوقي إلى أن الخطر الأكبر يأتى من الأشخاص الذين "ينتقلون الى مالي للتدرب على الجهاد، كما في أفغانستان، ليعودوا بعد ذلك إلى تونس"، مؤكداً أن "إعادة النظام إلى مالي سيكون رهاناً أساسياً للدبلوماسية التونسية خلال السنوات الثلاث القادمة."

الكويت: طالبت قوى المعارضة ومنظمي مسيرة "كرامة الوطن" الرابعة بحل مجلس الأمة الجديد، ودعت جموع الشعب الكويتي الى الإعتصام والمبيت في ساحة الإرادة يوم 15 ديسمبر/ كانون الأول حتى افتتاح المجلس يوم الاحد. هذا، وكان عشرات الآلاف من أنصار المعارضة الكويتية قد خرجوا الى الشوارع في إطار مسيرة "كرامة الوطن" الرابعة، يوم 8 ديسمبر/ كانون الأول. وفي سابقة من نوعها، نظم البدون الكويتيون تجمعات ومظاهرات للمطالبة بحقوقهم في الحصول على الجنسية الكويتية. وشهدت المظاهرات مواجهات بين قوات الأمن الخاصة والمتظاهرين.

وفي شأنٍ منفصل، دعا بان كي مون العراق، أثناء زيارته بغداد، إلى "الإسراع في تجاوز الخلافات مع الكويت وإطلاق علاقات صداقة قوية بين قادة البلدين".

العراق:- أزمة بغداد وأربيل: تقدم أسامة النجيفي، رئيس مجلس النواب العراقي بمقترح جديد الى رئيس إقليم كردستان، مسعود البارزاني، حول إدارة الملف الأمني في المناطق المتنازع عليها ونزع فتيل الأزمة بين الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم. ويقضي المقترح بانسحاب قوات الجيش العراقي والبيشمركة الكردية من نقاط التوتر، واستبدالها بالشرطة المحلية من أجل تخفيف وطأة الأزمة وضمان عدم وقوع احتكاك بين الجانبين". وقد رحب البارزاني بالمقترح واصفاً إياه بـ"الإيجابي" على أن يطرح للنقاش في اجتماع اللجان المشكلة الفنية والعسكرية بين جانبي الأزمة. بدوره، تحدث المالكي، أثناء زيارة بان كي مون الى بغداد، عن مقترحات لحل الأزمة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. وقال: "خطواتنا لحل الأزمة الراهنة هي تهدئة الأوضاع ومن ثم حلها وفقا للدستور". وأكد أن هناك مقترحين لحل الأزمة، أولهما أن تأتي سيطرات مشتركة من جميع المكونات وحلها نهائيا عندما يصوت البرلمان بشكل نهائي على مقترح قانون ترسيم حدود المحافظات. والمقترح الثاني، وهو الأكثر قبولاً، أن

يتولى أبناء تلك المناطق الحماية الأمنية لها، وليس إدارياً، من جميع المكونات وتشكل سيطرات وأفواج.

ويرى محللون، أن هذه الأزمة لن تكون الأخيرة بين المركز وإقليم كردستان، نظراً لوجود مواد في الدستور قابلة للانفجار، لعدم وضوحها. ويتساءل البعض أنه في حال انسحبت قوات البشمركة والجيش العراقي من المناطق المتنازع عليها، كما هو مقترح النجيفي، فما الذي سيجري بعد ذلك؟ مع الإشارة إلى أن اقليم كردستان له أطماع مباشرة وغير مباشرة في أغلب مناطق العراق.

سوريا: تشي التطورات الميدانية في سورية، كما الدبلوماسية من حولها، بأن التسابق بين الحسم العسكري والحل السياسي يسير بوتيرة متسارعة. فالتصعيد الغربي وشبه التهديد بعمل عسكري تحت ذريعة أن النظام السوري قد يستخدم السلاح الكيمياوي ضد شعبه، ومن ثم نشر بطاريات "باتريوت" الأطلسية على حدود سورية، يضاف الى ذلك احتدام المعارك من حول العاصمة دمشق. تحمل إشارت متناقضة: فهي تحتمل أن يكون موعد الحلول والمخارج من الأزمة قد اقترب، وربما يكون عكس ذلك، أن هذه التطورات تعني اقتراب اللجوء الى حسم عسكري.

فقد دعمت موسكو على لسان وزير خارجيتها مواصلة جهود الإبراهيمي في تحقيق تسوية سياسية للنزاع في سورية. والإبراهيمي وصف مباحثاته مع الروس والأمريكان حول الأزمة السورية بالبناءة. بينما صرحت واشنطن بأن الأسد لا يمكن أن يبقى في السلطة، وبوارجها الحربية تحركت من منطقة الخليج الى قبالة سواحل طرطوس، وألمانيا تعلن طرد 4 دبلوماسيين سوريين. بينما انتخبت المعارضة السورية المسلحة قيادة موحدة بعد إدراج جبهة النصرة على لائحة الإرهاب بحضور مسؤولين أمنيين من دول أجنبية وعربية. وميدانياً تحقق المعارضة مكاسب عسكرية شمال البلاد.

وفي دمشق، عقد الاجتماع الأول في 9 ديسمبر / كانون الأول، للجنة المتابعة للحوار الوطني، المنبثقة عن مؤتمر طهران، بمشاركة ممثلي أحزاب وتيارات سياسية وشعبية، ويهدف - بحسب منظميه - الى مناقشة توسيع عمل اللجنة ودورها في إطلاق الحوار الوطني الشامل وإيجاد حل سلمي للأزمة في سورية. وفي المقابل، تحدث رئيس الائتلاف الوطني المعارض في الخارج، معاذ الخطيب، عن مشاورات لتشكيل حكومة انتقالية لإدارة المرحلة القادمة.

لبنان: على إثر الكمين الذي تعرض له مسلحون لبنانيون في منطقة تلكلخ السورية، والذي أدى إلى مقتل ما بين 14 - 16 منهم، اندلعت اشتباكات وصفت بالأعنف بين منطقتي باب التبانة (التي تدعم الثورة ضد النظام السوري)، وبعل محسن (التي تدعم النظام في سوريا). وكان اللافت في هذه الجولة من الاشتباكات ضراوة المعارك العسكرية ومحاولة اقتحام المسلحين للمناطق، وكذلك اتساع رقعة القصف الذي طاول كافة أحياء مدينة طرابلس. وعلى عكس المرات السابقة، لم تنفع الاتصالات واللقاءات بين السياسيين في لجم التدهور الحاصل، حيث استمرت الاشتباكات خلال الأسبوع الماضي مع تنامي شعور شعبي وبين السياسيين بأن الجميع قد فقد زمام السيطرة على حركة المسلحين. وكما هي العادة في لبنان، رأى البعض بأن هذه الاشتباكات هي محاولة لتوريط لبنان في الصراع السوري، بينما رأى فريق آخر بأنها محاولة لإسقاط رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في مدينته، ورأى فريق ثالث أنها تصفية حسابات إقليمية ومحلية.

غير أن انتهاء المعارك، بعد قرار مجلس الدفاع الأعلى بنشر الجيش اللبناني في المنطقتين المتنازعتين، أشار بوضوح إلى أن لبنان لا يزال يحظى بغطاء دولي لتحييده عن الصراعات. ورغم هذا يرى كثيرون أن الاجراءات الأمنية وحدها لا تكفي لحل الإشكال المزمن في طرابلس، وأن الاشتباكات قد تتجدد في أية لحظة.

وفي سياق منفصل، انشغلت الأوساط الإعلامية في لبنان بالمؤتمر الصحفي الذي عقده النائب في تيار المستقبل، عقاب صقر، في تركيا، والذي اتهم فيه فريق 8 آذار بأنه زوّر تسجيلات صوتية له بهدف إظهاره متورطاً في عمليات تسليح للمعارضة السورية. واللافت في المؤتمر الصحفي لصقر، أنه ورغم حدة الهجوم الذي شنه على قوى 8 آذار، إلا أنه استثنى حزب الله، والسيد حسن نصر الله تحديداً من الهجوم المباشر. وفي المقلب الآخر، اتهمت الطرف الآخر بأن التسجيلات التي عرضها صقر في مؤتمره الصحفي، وقال عنها أنها "كاملة"، هي تسجيلات مفبركة.

وفي شأن آخر، تصدرت أنباء تلقي مفتي طرابلس والشمال، مالك الشعار، تهديدات بالإغتيال، صفحات الجرائد. وأوضح المفتي الشعار في حديث إذاعي لصحيفة النشرة، أنه "لم يعد خافياً على أحد أن خروجي من لبنان كان قسرياً، وقد تركت طرابلس قبل 3 أيام من موعد المؤتمر الذي كنت سأحضره في باريس."

ولفت، رداً عن سؤال، الى أنه "لم أتلق مكالمة مباشرة، ولكن كنت في ليلة 22 تشرين الثاني في يوم الأربعاء، أزف ابنتي في عرسها، وجاءني ضباط وحدثوني عن الملابسات الأمنية، التي حدثت في تلك الليلة بالتحديد، وأخبروني بأنني مستهدف وأن الوضع غير آمن، وأن هناك متابعة لخطواتي، ووضعوني في جو أمني. ورغم أنني لم أشعر في البداية بأنني مستهدف، أصروا علي الى درجة أنني تركت العرس".

وعلى صعيد منفصل, صرح وزير الطاقة والمياه اللبناني، جبران باسيل، بأنه تم اكتشاف خمسة مكامن جيولوجية واعدة بكميات وافرة من الغاز في إحدى المناطق البحرية الواقعة قبالة طرابلس وعكار، مؤكداً أن الاخبار الجيدة ستتوالى تباعاً في القطاعين الغازي والنفطي. وأشار باسيل إلى أن النفط والغاز الموجودان داخل المياه اللبنانية هما من حق لبنان ولا علاقة لقبرص وسوريا بها, وأن التنقيب عنها سيبدأ قريباً.."

وعلى صعيد آخر، طرح رئيس الحكومة الوزراء اللبناني، نجيب ميقاتي، خطة لتمويل طرحها سلسلة الرتب والرواتب، وهي تقضي بزيادة 10% على نسبة الاستثمار في الأملاك غير المبنية، إضافة الى زيادة التعرفة على شطر من فواتير الكهرباء، وتخفيض سلسلة الرتب والرواتب 500 مليار ليرة، من خلال 3 خيارات: زيادة الحسومات التقاعدية، ورفعها من 6 الى 8%، وفرض ضريبة دخل على رواتب المتقاعدين وتعويضات نهاية الخدمة، إضافة الى خفض معاشات المتقاعدين بعد الوفاة .

وفي المقابل، فان هيئة التنسيق، المسؤولة عن العمال والموظفين، أعلنت الإضراب يوم الأربعاء، وهددت بأنها ستزيد الاضرابات كل أسبوع حتى إقرار سلسلة الرتب والرواتب .

<u>في الشأن الصهيوني:</u>

يواجه الكيان الصهيوني ضغوطاً دولية متزايدة بعد إعلانه عن قرار بناء أكثر من 3000 وحدة استيطانية في القدس والضفة الغربية، رداً على الخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة. وقد تم استدعاء سفراء الكيان في ست دول، بينها ست دول أوروبية، من بينها فرنسا وبريطانيا، للاحتجاج على المشاريع الاستيطانية الجديدة. كما حضت واشنطن نتانياهو على العدول عن هذه الخطط باعتبارها ستأتي بنتيجة عكسية وستصعب استئناف محادثات التسوية

مع السلطة الفلسطينية. وفي بروكسل، أبدى الإتحاد الأوروبي في بيان له، أمس الإثنين، استياء بالغاً ومعارضة شديدة على الخطط "الإسرائيلية" لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، وخاصة خطط تطوير المنطقةE1 .

كما لقي قرار نتنياهو الاستيطاني معارضة صهيونية، حيث كثفت أحزاب المعارضة "الإسرائيلية" هجومها على سياسات وخطط نتنياهو الاستيطانية، التي من شأنها أن تعرض الكيان لعزلة دولية، ويفقده دعم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى.

وقد برر رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، قرار حكومته الذي أثار جدلاً دولياً، بأنه يأتي ضمن سياسة حكومات العدو المتعاقبة، وأن منطقة "إي 1"، التي ستقام عليها الوحدات الاستيطانية، هي جزء من أراضي العدو ضمن مفاوضات التسوية.

من جهتها، صادقت سلطات العدو الصهيوني، على مشروع إقامة 3000 وحدة استيطانية شرق القدس المحتلة، وهو المخطط الذي يهدف الى تقسيم الضفة إلى جزأين.

وذكرت إذاعة العدو، بأن ما تسمى بالإدارة المدنية صادقت على المشروع المسمى (إي1)، الذي تشيِّد بموجبه ثلاثة آلاف وحدة استيطانية بين جبل المشارف ومستوطنة معاليه أدوميم المقامة على أراضي شرق القدس.

وفي إطار متصل، حذر رئيس المعارضة الصهيونية النائب شاؤول موفاز من أن الانتفاضة الفلسطينية الثالثة باتت وشيكة، داعيًا قوات جيش العدو أن تظهر قوة الردع التي تملكها على أرض الواقع.

بدروه، دعا وزير الداخلية الصهيوني، إيلي يشاي، خلال اجتماع للمجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، تسهيل أوامر إطلاق النار على الشبان الفلسطينيين، وذلك في أعقاب الفيديو الذي نشر في قرية كفر قدوم، وأظهر جنوداً صهاينة يفرون أمام المتظاهرين الفلسطينيين.

وفي شأن انتخابات الكنيست المقبلة، أظهر استطلاع للرأي العام في "إسرائيل" أجرته صحيفة "هآرتس" بتاريخ 9-12-2012، بواسطة معهد ديالوغ" الذي يديره الخبير في شؤون الاستطلاعات البروفسور كميل فوكس، أنه في حال إجراء الانتخابات "الإسرائيلية" العامة

الآن، فإن تحالف "الليكود - بيتنا" برئاسة نتنياهو- ليبرمان سيفوز بـ 39 مقعداً، وسيفوز حزب العمل، برئاسة شيلي يحيموفيتش، بـ 17 مقعداً، وحزب شاس بـ 12 مقعداً، وتحالف "البيت اليهودي" و"الاتحاد الوطني" بـ 11 مقعداً، وحزب "الحركة"، برئاسة تسيبي ليفني بـ 9 مقاعد، وحزب يش عتيد "يوجد مستقبل"، برئاسة يائير لبيد، بـ 6 مقاعد، وحزب "يهدوت هتوراة"، برئاسة زئيف ألكين، بـ 6 مقاعد، والقائمة العربية الموحدة بـ 5 مقاعد، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، برئاسة محمد بركة، بـ 4 مقاعد، وحزب "ميرتس"، برئاسة زهافا جالؤون، بـ 3 مقاعد، وحزب "عام شاليم" (كل الشعب)، برئاسة الحاخام حاييم أمسالم وهو منشق عن حزب شاس، بـ 3 مقاعد، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، برئاسة جمال زحالقة، بـ 3 مقاعد، وحزب "كاديما"، برئاسة شاؤول موفاز، بمقعدين.

ومن الناحية الأمنية، صرح المسؤول في وزارة الحرب عن تطوير منظومات حماية الجبهة الداخلية يئير هراماتي، بأنه سيتم قريباً إجراء تجربة على منظومة الحيتس من الجيل الثالث المخصصة لاعتراض الصواريخ البعيدة المدى.

وأوضح هراماتي، أن "اسرائيل" سرعت مؤخراً وتيرة تطوير هذه المنظومة، التي وصفها بخط الدفاع ضد الصواريخ الإيرانية القادرة على حمل الرؤوس الحربية للدمار الشامل.

وفي شأن اللفيف الصهيوني في فلسطين المحتلة، قالت صحيفة "يديعوت أحرنوت"، "إن سلطة الضرائب في "إسرائيل" استقبلت (3.165) دعوى تعويض قُدمت من قبل صهاينة تضررت ممتلكاتهم بسبب الصواريخ التي أُطلقت من قطاع غزة في العدوان الأخير".

ووفقاً للصحيفة، فقد قدمت (2.098) من هذه الدعاوى للتعويض عن أضرار لحقت بالمباني، و(1.027) تعويضات على أضرار لحقت بالسيارات، بالإضافة إلى 40 دعوى تعويض عن أضرار لحقت بالأراضي الزراعية.

وفي موضوع منفصل، أظهر المؤشر العالمي للفساد الذي تعده منظمة الشفافية العالمية، وهي تُعنى بفحص تركز الفساد في القطاع العام وأوساط السياسيين، عن ارتفاع منسوب الفساد في "إسرائيل" خلال عام 2012، حيث حلّت "إسرائيل" في المرتبة 39، بعد

أن كانت في المرتبة 36 خلال تصنيف العام الماضي 2011. ويصنف المؤشر منسوب الفساد بشكل تصاعدي من الأقل إلى الأكثر فساداً.

وفي المجال الإقتصادي، أعلنت وزارة المالية الصهيونية أن آخر المعطيات الاقتصادية تشير إلى حدوث تطورات سلبية في معظم مجالات النشاطات في المرافق الإقتصادية. فخلال الربع الثالث من العام الحالي، طرأ انخفاض على وتيرة النمو الإقتصادي، حيث هبطت نسبته إلى 2.9 % قياساً مع 3.4 خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وجاء في التقرير الشهري للوزارة أن الصادرات "الإسرائيلية" من السلع قد هبطت خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضي بنسبة 2.5 % قياساً مع الشهر الذي سبقه.

كما تم تسجيل انخفاض في نسبة الإنخراط في سوق العمل، وارتفاع بنسبة 1 % على نسبة البطالة التي أصبحت 7 %.

وفي موضوع متصل، انخفضت أسعار الشقق السكنية في مدينة "تل أبيب"، والتي تعد من أغلى المناطق الصهيونية من حيث أسعار الشقق السكنية، في أعقاب وصول صواريخ المقاومة الفلسطينية إليها خلال العملية العسكرية الأخيرة على قطاع غزة.

في الشأن الفلسطيني العام:

كما كان متوقعاً, احتفلت حركة المقاومة الإسلامية حماس بذكرى انطلاقتها الخامسة والعشرين, بحضور رئيس مكتبها السياسي, خالد مشعل, الذي ألقى خطاباً تحدث فيه عن الأخطاء التي حصلت بين حركتي فتح وحماس, وكيف أديرت العلاقات خلال الأعوام الماضية، موضحاً أن هناك نفساً جديداً يكون مقدمة لما يمكن توقعه من نتائجَ تؤكد قرب إتمام المصالحة.

وحول موقف السلطة الفلسطينية من الانتخابات, كرر السيد محمود عباس شروطه لإتمام المصالحة الوطنية بين حركتي فتح وحماس, بأن الانتخابات هي البوابة لإتمام المصالحة، مشدداً على أن اتفاق الدوحة ينص على ذلك، وهو يتلخص بالذهاب إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني ثم المصالحة، فلا مصالحة مع حماس دون انتخابات.

من جهتها, رفضت حركة حماس فكرة الذهاب إلى الانتخابات قبل وجود ضمانات حقيقية للقبول بنتائجها وإعطائها الحرية الكاملة للعمل في الضفة الغربية، حيث أن عناصرها أضحوا معتقلين بين سجون السلطة وسجون العدو الصهيوني. وقالت الحركة إن الأصل هو أن تُهيأ الظروف المناسبة للعمل وللدعاية الانتخابية, وألا تكون تحت ضغط الظروف الأمنية القمعية في الضفة الغربية. وأشارت حماس إلى أن هناك عدة ملفات بحاجة إلى البدء فيها قبل الذهاب إلى الانتخابات, ومنها تنفيذ ما اتفق عليه بخصوص الأجهزة الأمنية الفلسطينية, كما يجب أيضاً أن يجري إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حركة حماس إليها، والذهاب إلى الانتخابات الشاملة ومنها انتخابات المجلس الوطني والرئاسة والتشريعي.

ربما تكون السيطرة على قيادة الأجهزة الأمنية في غزة والضفة وما ارتبط بها من نظريات حول العقيدة الأمنية من أكبر العوائق الحقيقية أمام تنفيذ المصالحة، والتي قد تذكر في معرض حديث المتشائمين من نجاحها.

ولكن السؤال الأهم هو, هل سيتغير الواقع الفلسطيني بعد المصالحة بين حماس وفتح؟ أم أن المصالحة ستبقى شكلية ولن تدخل إلى عمق مطالب الشعب الفلسطيني, وفي أحسن أحوالها قد تجلب هدوءاً شكليا؟

وفي سياق منفصل, فإن إقدام العدو الصهيوني على السماح لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس, خالد مشعل, ووفده المرافق بدخول قطاع غزة, ومنع أمين عام حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين, الدكتور رمضان شلح, ونائبه زياد النخالة، من الدخول من خلال التهديد باغتيالهما وحل التهدئة والتنصل منها, شرع الأبواب أمام الكثير من التساؤلات, أولها: لماذا سمح للأستاذ خالد مشعل بدخول غزة ومنع الدكتور رمضان من دخولها؟ وثانيها: هل لتغير خطاب مشعل وللتحول في مواقفه الأخيرة حول السلطة والمنظمة و"دولة فلسطين" علاقة في قبول دخوله إلى غزة, وثالثها: هل لخطاب الدكتور رمضان شلح الذي يعد متطرفا ومتشدداً من وجهة نظر الصهاينة, ولمواقفه من "دولة فلسطين" وأوسلو وغيرها علاقة بمنعه من الدخول إلى غزة؟ ورابعها: هل لسيطرة الإخوان المسلمين على مصر, وتقاربها مع حركة حماس التي تعتبر وليدتها, علاقة باستطاعة مصر الضغط على العدو الصهيوني لإدخال مشعل, وعدم سعيها الجاد لدخول الدكتور رمضان شلح إلى غزة؟.

وفي الضفة الغربية, لا تزال الخليل وجنين وبعض المدن الفلسطينية تنتفض بوجه العدو الصهيوني, وتقدم الشهداء والجرحى والمصابين, ما جعل العدو أكثر تخوفاً من اندلاع

انتفاضة ثالثة, وهو ما صرح به زعيم حزب كاديما المعارض, شاؤول موفاز. وتشير موجة الاحتجاجات المتكررة وشبه المستمرة والمتمثلة بالمسيرات والمظاهرات والتجمع أمام الحواجز, إلى قرب اندلاع انتفاضة ثالثة يخشاها العدو الصهيوني.

وفي الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948, لا تزال الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح, والذي أعيد انتخابه من جديد, على موقفها من انتخابات الكنيست، والذي عبرت عنه عبر بيانها عشية الانتخابات الماضية للكنيست, وتعيد نشر بيانها المذكور الذي يتلخص بالآتي: "مع اقتراب انتخابات الكنيست التي ستجرى بتاريخ 22.1.2013 فإن الحركة الإسلامية تعتقد أن الكنيست أصل من أصول المشروع الصهيوني. وقد حرصت الحركة أن تبقى في أحسن الأحوال منبراً احتجاجياً بالنسبة للمجتمع الفلسطيني في الداخل. ولأنها كانت ولا تزال كذلك، فإن تقييم تجربة أعضاء الكنيست العرب منذ أول عضو كنيست عربي وحتى الآن تؤكد أن هذه الكنيست لم تحق لنا حقاً ولم ترفع عنا ظلما, وكنا ولا زلنا منذ نكبة فلسطين نعاني الظلم التاريخي والتمييز القومي والاضطهاد الديني كسياسة ممنهجة تمارسها المؤسسة الصهيونية عن سبق إصرار ضدنا. وإن دراسة متعمقة للأحداث المفصلية التي مرت على الشعب الفلسطيني في الداخل منذ النكبة, ثم مروراً بأحداث يوم الأرض وأم السحالي والروحة وهبة القدس والأقصى ومأساة النقب وغيرها, تبين أن المؤسسة الصهيونية تعتبرنا أصحاب وجود مؤقت قابل للترحيل إذا ما وجدت الظروف المناسبة في حساباتها. ولذلك، فإن البقاء هو إستراتيجية تتعلق بمدى التجذر الفلسطيني في وطنه ومقدساته وبيوته, وكما ثبت لدى الجميع أن وجود أعضاء عرب في الكنيست استغلته المؤسسة الصهيونية تاريخياً كمادة تجميل لوجهها عالمياً، وكقناع خادع لإخفاء ما ترتكبه من قوائم جرائمها المتواصلة ضدنا وضد شعبنا الفلسطيني وضد شعوب عالمنا الإسلامي والعربي. لكل ذلك, فإن الحركة الإسلامية تدعو أبناءها ومناصريها وكل جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل الفلسطيني الأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات التي وردت لدى اتخاذ كل واحد موقفه من انتخابات الكنيست لإظهار الوجه الحقيقي للمؤسسة الصهيونية, ثم نصرة للشعب الفلسطيني".

الشأن الفلسطيني في لبنان:

ذكرت صحيفة المستقبل في عددها الصادر الأحد (9-12) أن المسلحين المقنعين الذين هاجموا مكتب القيادة العامة في عين الحلوة ليل الخميس - الجمعة عددهم ثلاثة (أحدهم أطلق

النار من مسدس كاتم للصوت والآخران كانا يحملان بنادق حربية)، وأن بعض مسؤولي القيادة العامة أبلغوا مسؤولين في تحالف القوى الفلسطينية أن المسلحين المقنعين وجهوا رسالة شفهية الى حراس هذا المكتب لنقلها الى قيادتهم ومفادها حسبما ذكرت هذه المصادر - أنهم من الجيش السوري الحر وأنه يتوجب على القيادة العامة إخلاء كافة مكاتبها في المخيم أو عليهم التبرؤ من أحمد جبريل وإعلان الولاء الكامل للجيش السوري الحر وإلا فسيقوم الأخير باقتحام هذه المكاتب واحتلالها ..!!

على الإثر، عقدت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية اجتماعاً لها لمناقشة ذيول الحادث ووضع حد للمخلين بالأمن، شددت خلاله على "استمرار بقاء المخيم والمخيمات بعيداً عن أية تجاذبات سياسية أو طائفية في لبنان"، مؤكدة على "رفض أي سلوك يضرب أمن المخيم والجوار"، وأكدت اللجنة على "تضامن القوى والفصائل الوطنية والإسلامية من أجل حماية أمن واستقرار المخيم تحت سقف الشراكة والوحدة الوطنية الفلسطينية".

وفي شأن منفصل، شدد ممثل "حركة الجهاد الإسلامي" في لبنان، أبو عماد الرفاعي، لوكالة أخبار الشرق الجديد، على المخاوف لدى الفلسطينيين من أن يكون الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة - باعتبار فلسطين دولة غير عضو مراقب فيها - بداية جديدة لإعادة المفاوضات مع الإحتلال "الإسرائيلي" على حساب الحق التاريخي للشعب الفلسطيني, في حين أن هناك خشية أخرى من انعكاس القرار على فلسطينيي 48، وخصوصاً أن العدو "الإسرائيلي" بدأ يتحدث عن "يهودية الدولة". وقال الرفاعي أن هذا يعتبر أمر خطير يؤثر على الشعب الفلسطيني في أراضي 48, ولا سيما في ظل المخططات والدعوات الصهيونية الى طردهم من أرضهم. وبالإضافة إلى ذلك، فهنالك موضوع اللاجئين الفلسطينين: ما هو مصيرهم؟ وخاصة اللاجئين الموجودين في دول الشتات؟ وكيف سيتصرف المجتمع الدولي والأمم المتحدة بخصوص هذا الشأن؟

وأضاف الرفاعي: إن هذه الخطوة لها الكثير من المحاذير على الوضع الفلسطيني، وأخطر ما في الوضوع هو إمكانية إعادة فتح المفاوضات من جديد، أو الدخول في مفاوضات جديدة يمكن أن تمتد لسنوات طويلة مع هذا الإحتلال الذي يمارس التضليل بدعم من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي منذ أكثر من عشرين عاماً. فالسؤال الحقيقي هو: "ما بعد

الإعلان؟". وأكد الرفاعي أن الولايات المتحدة الأمركية كانت من المعارضين لإعلان الدولة، ولكن هذه المعارضة كانت شكلية فقط، و لها علاقة بتدوير الزوايا. فالولايات المتحدة تسعى لإيجاد صيغة جديدة للدخول في مفاوضات طويلة غير مجدية قد تصل إلى بعض التفاهمات, التي قد تكون على حساب الحق الفلسطيني سواء في الداخل أو الخارج .

وفيما يتعلق بالخروقات "الإسرائيلية" المتكررة لاتفاق التهدئة في قطاع غزة، قال الرفاعي: نعتقد أن مصر هي الآن ضامنة لهذا الإتفاق, و أن الوقت قد حان لكي تلعب مصر دوراً في هذا الموضوع، وأن يكون لديها موقف واضح من هذه الخروقات الإسرائيلية, مؤكداً على حق الفلسطينيين في الرد على أي عدوان دون السماح للاحتلال الصهيوني بالتمادي بشن عمليات العسكرية، أو أن يعمد الى خرق الهدنة متى شاء وكيفما أراد. وأكد الرفاعي أن المقاومة جاهزة للدفاع عن أهلها وشعبها, وأنه على العدو الصهيوني أن يعلم أن صبر المقاومة لن يطول تجاه تلك الخروقات.

وفي الشأن الإجتماعي والحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، نبّه باحثون في ندوة حملت عنوان "حق الفلسطينيين في لبنان في العمل"، نظمها معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى أنه على الرغم من أن نسبة البطالة عند اللاجئين الفلسطينيين أكبر بقليل من نسبة البطالة عند اللبنانيين، إلا أن الفلسطينيين ينالون أجوراً أقل للعمل ذاته الذي يقوم به اللبنانيون. وقالوا إن أكثرية اللبنانيين تؤيد منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقاً وتمكينهم من العيش بكرامة.

وقالت سوسن عبد الرحيم، الأستاذة المشاركة في دائرة الصحة العامة في الجامعة، إن العمال الفلسطينيين يقبلون راتباً أقل لضمان الحصول على وظيفة. وأضافت أن أصحاب العمل يخرقون القانون بتوظيفهم الفلسطينيين، ولكنهم يقومون بذلك لأنهم يستفيدون من الأكلاف المنخفضة.

وأبرزت الندوة نتائج دراسة استبينت آراء 450 مواطناً لبنانياً حول هذا الموضوع. وقالت الدكتورة سوسن عبد الرحيم التي قادت الدراسة إن 13% من اللبنانيين هم مع توطين

الفلسطينيين وتجنيسهم كلبنانيين وإعطائهم كامل حقوقهم، ووافق 26% على إعطاء الفلسطينيين الحق بالعمل من دون شروط، فيما وافق 70% من المواطنين على السماح للفلسطينيين بالعمل في وظائف لا ينافسون فيها اللبنانيين، ووافقت أكثرية من 89% من المستطلَعين على وجوب أن يتمتّع الفلسطينيون بالمقوّمات التي تضمن لهم العيش بكرامة.

وخلصت الدكتورة عبد الرحيم الى "إن مقاربة واقعية للأمور تُظهر أن 70% توافق على إعطاء الفلسطينيين حقوقاً وتمكينهم من العيش بكرامة."

وتظهر الدراسات أيضاً أن معدّل البطالة الفلسطينية يبلغ نحو 8 في المئة، أي أكثر بقليل من معدّل البطالة لدى اللبنانيين الذي يسجّل 6 في المئة، مع الإشارة إلى أن تعريف البطالة يشمل الأشخاص المستعدّين للعمل والقادرين على العمل، لكنهم عاجزون عن إيجاد وظيفة. قد يبدو المشهد إيجابياً إلى حد ما، لكن المشكلة تكمن في أن الرجال الفلسطينيين يتقاضون أجوراً أقل مقارنةً بنظرائهم اللبنانيين، وتحصل النساء الفلسطينيات على الأجور الأكثر تدنّياً، حسبما نبّه المشاركون في الندوة.